

توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد

مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة، المجلد ٢، العدد ٢، حزيران ٢٠٠٤، ص ٦٧-٩٣

د ظاهر القشي
قسم المحاسبة
جامعة اربد الاهلية

د حازم الخطيب
عميد البحث العلمي
جامعة اربد الاهلية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والتعرف على معايير المحاسبة الموجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد. وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي يساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير، انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد.
- عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية (والتي تتضمن معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها:

- عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن أكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيساهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية.
- أغلب تلك المعايير تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي هي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم الثالث بشكل عام والأردن بشكل خاص.

-للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على الاقتصاد، ولكن إن توفرت عدة أمور، ومن أهمها:

- توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.
- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.
- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

المقدمة

من الملاحظ في الآونة الأخيرة توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، لغرض الوصول إلى مفهوم الدخل الاقتصادي والابتعاد بذلك عن الدخل المحاسبي التقليدي والمتبع منذ مدة ليست بالقصيرة. والأمر الذي لا يمكن لأي مهني اقتصادي أو محاسبي أن ينكره بأن ذلك التوجه نحو إصدار معايير محاسبية تركز في مضمونها على القيمة العادلة والدخل الاقتصادي سينعكس وبشكل مباشر على قوائم الشركات المالية، وكذلك على قرارات المستثمرين بشكل منقطع النظير، مما سيؤدي إلى تأثير الاقتصاد بشكل عام في كل البلدان وبصورة قد لا يمكن التكهّن بها بالوقت الحاضر نظرا لحدثة عملية تطبيق وتفعيل تلك المعايير في الدول المتقدمة بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص.

لقد فرض عصر العولمة وثورة الاتصالات واقعا جديدا لا يمكن تجاهله ويتمثل ذلك الواقع المؤلم بالنسبة للدول النامية والمتخلفة تحول العالم إلى مفهوم القرية الواحدة، وانفتاح الأسواق على مصارعها، وتلاشي الحدود التجارية بين الدول، وتعاظم المنافسة بين الشركات، وظهور حقيقة البقاء للأقوى والأفضل، وانعدام القيود الحكومية على الأسواق بشتى أنواعها.

وكمحصلة للواقع الجديد أصبح إلزاما على جميع الدول وبمن فيها من دول العالم الثالث مواكبة عالم العولمة والدخول في القرية الواحدة، شأنت ذلك أم أبت، من منطلق بأنها إن أبت الدخول ستبقى منبوذة ومعزولة، وإن دخلت ستواجه تحديات فرضتها الدول الصناعية المتقدمة، ورغم أن رغبة دول العالم الثالث بالدخول قد تكون معدومة، إلا أنها ملزمة على ذلك وضمن شروط قاسية جدا، كضرورة انضمامها لمعاهدات دولية ضمن شروط وحدود صعبة التنفيذ، ومن إحدى هذه الشروط ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات العاملة فيها، كي تتمكن من إدراج شركاتها في الأسواق العالمية والحصول على استثمارات أجنبية، وتسويق سلعها ضمن دول القرية العالمية الواحدة. انطلاقا من الحقائق السابقة، يود الباحثان الاطلاع على المعايير المحاسبية الحديثة والموجه نحو القيمة العادلة، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك التوجه واستنباط الآثار التي ستعكس على المستثمرين وبالتالي على الاقتصاد.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- ١ - التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي.
- ٢ - التعرف على معايير المحاسبة الموجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها.
- ٣ - التعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير.
- ٤ - التعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة وبشكل رئيسي من الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في إظهار القوائم المالية بصورتها النهائية والتي يجب أن تكون موافقة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، من منطلق بأن القرارات الاستثمارية وبشتى أشكالها وأنواعها تعتمد وبشكل

رئيسي على البيانات المفصح عنها بتلك القوائم وبالتالي تأثر الاقتصاد بشكل مباشر بتلك القرارات.

وفي حالة التمكن من حصر الآثار التي ستعكس على الاقتصاد نتيجة التوجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي لمعايير المحاسبة، سنتمكن من ألحوط لتلك الآثار بشكل عام ولسلبياتها بشكل خاص وبالتالي وضع الأسس الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني من تلك السلبيات، واستغلال الإيجابيات أن وجدت في تقويته.

مشكلة وأسئلة الدراسة

من المعروف أن المعلومات المحاسبية خاضعة لخصائص نوعية تحكم آلية وفاعلية القرارات التي تتخذ من قبل المستثمرين والمبينة على تلك المعلومات، ومنذ فترة ليست بالقصيرة كانت تسعى الشركات إلى إظهار دخلها وفقا للمفهوم المحاسبي التقليدي، وحيث أن الدخل المحاسبي التقليدي يعتمد وبشكل رئيسي على مفهوم التكلفة التاريخية، ونظرا لحاجة المستثمرين إلى معلومات مطابقة لأرض الواقع وحديثة، وفشل مفهوم التكلفة التاريخية في توفير تلك النوعية من المعلومات كما سيرد ذكره بالتفصيل في مساق البحث، بدأ التوجه نحو إظهار الدخل وفقا للمفهوم الاقتصادي والمبني بشكل كامل على استخدام القيمة العادلة. ومما لا شك فيه أن عملية استخدام القيمة العادلة عملية محفوفة بالمشاكل والمعوقات، وقد يؤدي استغلالها بشكل غير مناسب الى انعكاسها بشكل سلبي على المستثمرين والاقتصاد. يمكن حصر مشكلة الدراسة بإيجاد أجوبة عن الأسئلة التالية:

- ١ - ما هي الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة إلى التوجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي؟
- ٢ - ما هي المعايير المحاسبة التي تم إصدارها أو تعديلها وتوجيهها نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وما هي أهم إيجابياتها وسلبياتها؟
- ٣ - ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق تلك المعايير؟
- ٤ - ما هي الانعكاسات المتوقعة لذلك التوجه على الاقتصاد.

منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وذلك من خلال التطرق للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومساهمتها في توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة سعياً للوصول إلى مفهوم الدخل الاقتصادي، والتطرق كذلك إلى المعايير الموجهة نحو ذلك المفهوم، واستنباط أثارها وصعوبات تطبيقها وانعكاسها على قرارات المستثمرين وتحديد الآثار التي ستعكس بالتالي على الاقتصاد.

وحيث أن الباحثان سيقومان بتحري المعلومات والحقائق الممكنة، والخاصة بهدف البحث، ونظراً لحدثة تبني الأردن لمعايير المحاسبة الدولية، وبالتالي عدم توفر نتائج محلية عن انعكاسات تطبيقها على المستثمر والاقتصاد، فسوف يعتمد الباحثان بشكل أساسي على البحوث والدراسات العالمية عبر شبكة الانترنت، وتحليل نتائجها، ومن ثم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في تحوط الاقتصاد الوطني للسلبات المتوقعة إن وجدت واستغلال الإيجابيات بشكل يقوي الاقتصاد الوطني.

مصادر معلومات الدراسة

تتكون مصادر الدراسة من مصادر أولية ومصادر ثانوية كالتالي:

المصادر الأولية: سيتم التركيز على جميع المصادر الممكنة من خلال المواقع المتوفرة على شبكة الانترنت وذلك بالتركيز على مواقع الدوريات العالمية بشكل عام ومواقع الجامعات بشكل خاص، وذلك لاستقاء أحدث المستجدات والمشاكل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة وأثارها المتوقعة على قرارات المستثمرين وعلى الاقتصاد.

الفصل الأول

الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي

منذ حقبة من الزمن ويحاول الاقتصاديون والمحاسبون التوجه نحو ما يسمى الدخل الاقتصادي والاستغناء عن الدخل المحاسبي في عرض قوائم الشركات المالية، وخصوصاً

لما الدخل الاقتصادي من إيجابيات تكاد تكون الموجه الرئيسي في صحة القرارات الاستثمارية المبنية على قوائم الشركات المالية.

ولكن وكما هو معروف بأن هناك معوقات كثيرة تقف أمام تطبيق هذا التوجه، مما دعا الشركات إلى اتباع الدخل المحاسبي في عرض قوائمها المالية رغم سلبياته الكثيرة، ومن هذه الحقيقة سيحاول الباحثان التطرق في هذا الفصل للمفهومين (الدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي) وذلك للوقوف على أهم الاختلافات بينهما ومن ثم توضيح الأسباب والمعوقات التي تقف أمام تطبيق الدخل الاقتصادي.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

كما هو معروف بأن إدارات الشركات جميعها، ودون استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة Accounting Theory لتحكم تلك العلاقة بمبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد. وبالاعتماد على نظرية المحاسبة أخذت عدة مجالس محاسبية متخصصة على عاتقها إصدار المعايير المحاسبية المختلفة التي توجه وتلزم إدارة الشركة بالتقيد بإصداراتها في عملية القياس والاعتراف بالعمليات التجارية التي تقوم عليها، وصولاً إلى قوائم مالية يتوفر فيها ما تم الاتفاق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم المالية والتي يجب أن تكون مدققة من طرف خارجي مستقل يشهد بأن إدارة الشركة قامت بالتقيد بجميع معايير المحاسبة المنصوص عليها من قبل المجالس المختصة.

ومن الحقائق المذكورة أعلاه، توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. من المهم جداً أن نتذكر، بأن المعلومات المحاسبية النابعة من النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بعدة خصائص معينة، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار ، الذي في النهاية أعدت من أجله.

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات ، ومن افضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (٢) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية). "المفهوم المحاسبي رقم (٢) جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (١) والمفاهيم الأخرى اللاحقة ، والذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية. محاولا الإجابة عن السؤال التالي: ماهي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة؟" (Schroeder, 2001)

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين .. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي، ١٩٩٠).

أهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي:

١ - ملاءمة المعلومات (Relevance)

٢ - إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها (Reliability)

ومن الأمور المهمة ، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات).

وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم ، وطبيعة ومصادر

المعلومات التي يحتاجها ، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة ، والمقدرة على تحليل المعلومات ، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار .

وقبل المضي بشرح جميع الخصائص ، وبالنظر للشكل (١-١) نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية . ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

١ - وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

٢ - يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

٣ - يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر مجموعة من الخصائص الفرعية هي (Hendriksen, 1992):

١ - إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).

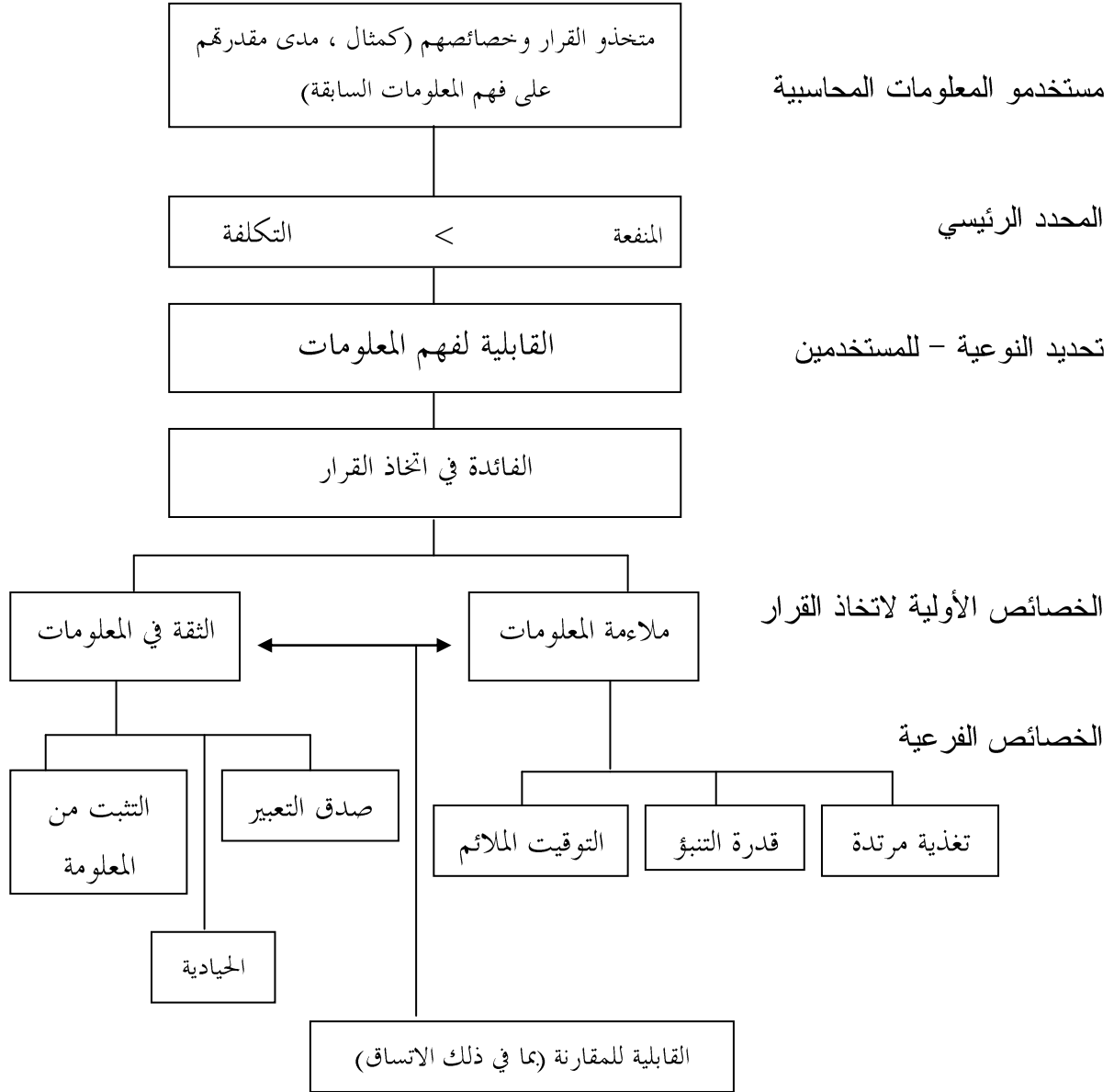
٢ - أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها .

ان قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية .
هناك محددان رئيسيان لإستخدام الخصائص السابقة هما :

١ - اختبار مستوى الأهمية

٢ - اختبار التكلفة / العائد

الشكل رقم (١-١)*



يغلب على هذين القيدتين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). إن الأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة

* Source: Hendriksen, Eldon S. and Michael F. Van Breda, 1992, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill 1992, P 132.

وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها . لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير .

مفهوما الملاءمة والموثوقية

أولاً: **خاصية الملاءمة** : "تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة" (الشيرازي، ١٩٩٠) .. أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار .

ان المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من :

١ - تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية ..

٢ - تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

٣ - تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية .

٤ - تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات .

تتميز التوضيحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة ، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة .

مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

١ - التوقيت الملائم - أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كلما كان الاحتمال كبيراً في التأثير على قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كلما كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة أو

صحيحة. لذلك فإن درجة معينة من صحة المعلومات ، ودقتها ، يمكن التضحية بها لغرض زيادة توقيت المعلومات. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لان عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة ، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب ، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس ، أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة (Hendriksen, 1992).

٢ - القدرة على التنبؤ - وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال (Hendriksen, 1992).

٣ - القدرة على إعادة التقييم - ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة (Hendriksen, 1992).

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة ، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا. فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة. فإضافة إلى اهتمام المدير لمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة فإنه يهتم كذلك ويركز على جانب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة . أما المستثمر فإنه يهتم بالأرباح

المحققة من قبل الشركة حاليا ومستقبلا. لذلك فان ما يهمله هو معرفة ربحية الشركة التي يمتلك اسهما فيها أو ينوي الاستثمار فيها.

ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر اليسير. ومع ذلك، فان المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف، وعدم التحيز، والوضوح، الخ.... التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته.

ثانيا: خاصية الموثوقية : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية. ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي: (أ) الصدق في التمثيل (ب) إمكانية التثبت من المعلومات (ج) حيادية المعلومات .

١ - **الصدق في التمثيل** ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر - صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل . ولكي تكون المعلومات معبر عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما :

- تحيز في عملية القياس - أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

- تحيز القائم بعملية القياس — وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال . أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية ، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

٢ - إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي . وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب . أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس ، ولكن هذه الخاصية لا تعتبر كافية لتحقيق الثقة في المعلومات لأن المعلومة قد لا تكون صادقة في التعبير عن مضمون الظواهر المراد قياسها والإفصاح عنها . أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

٣ - حيادية المعلومات وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين :

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن تنظيم السياسة المحاسبية.

- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيدة المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية ، بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة ، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين . إذن المعلومات المتحيزة ، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات .

المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية

١ - احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز ، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا - أو تمثيلا - للواقع الفعلي.

٢ - احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك ، أن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

٣ - ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيدا وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

٤ - كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة / العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

٥ - قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

٦ - بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار. فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي

منذ فترة كبيرة والتوجه العام للاقتصاديين والمحاسبين لتحقيق الدخل الاقتصادي يزداد بشكل كبير لما للدخل الاقتصادي من مصداقية عالية تنعكس بشكل جيد على مصداقية القوائم المالية للشركات، ولكن عقبات تطبيق وتفعيل الدخل الاقتصادي كان لها الدور الأساسي في عدم تمكنهم من استخدامه كبديل للدخل المحاسبي، ولكن الآن وبواسطة التوجه لاستخدام القيم العادلة من خلال المعايير المحاسبية أصبح من الممكن تفعيل استخدام الدخل

الاقتصادي ولكن بشكل لا يزال غير فاعل، وقبل التعمق بالموضوع يجب التعرف على الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي بشكل أفضل.

مفهوم الدخل

"بالرغم من الاستعمال الواسع لمفهوم الدخل، فإن هناك نقص عام في الاتفاق على التعريف الصحيح للدخل. ويكون عدم الاتفاق هذا ملحوظا عندما تسود التعاريف للدخل من وجهة نظر المحاسبين والاقتصاديين" (Schroeder, 2001) والمقصود بهذه العبارة، بأنه ورغم الإقرار بأن كل من المحاسبة والاقتصاد علوم متصلة مع بعضها البعض، وأن الاثنين يهتمون بنشاط المنشأة الاقتصادية، إلا أن هناك عدم اتفاق بينهما فيما يتعلق بالتوقيت المناسب لقياس الدخل. فوجهة النظر الاقتصادية تفضل رؤية الدخل من منظور (الأسلوب أو المنهج في صافي الحقوق "الثروة" والتي حصلت فعلا خلال فترة معينة) ووفقا لهذه النظرة فإن ميزانية الشركة هي المقياس الحقيقي لقياس تلك الثروة. بينما وجهة النظر المحاسبية تفضل أسلوب قائمة الدخل حيث يعبر صافي ناتج قائمة الدخل والمتولد عن مقابلة التكاليف مع الإيرادات لفترة معينة (أسلوب أو منهج العمليات) عن حقيقة الدخل.

ومن الملاحظ بأن هناك مفاهيم يتفق الجميع عليها ويختلفوا في جزئياتها وهي مفاهيم (المحافظة على رأس المال Capital Maintenance Concepts) والتي تركز على فكرة "أن هناك عائد على رأس المال المستثمر، ويحصل العائد على رأس المال المستثمر فقط بعد أن يكون المبلغ قد استرد أو تمت المحافظة عليه" (Schroeder, 2001) ويندرج تحت هذا المفهوم مفهوم رئيسيان:

١ - مفهوم المحافظة على رأس المال المالي Financial Capital Maintenance

٢ - مفهوم المحافظة على رأس المال العيني Physical Capital Maintenance

ويحصل مفهوم المحافظة على رأس المال المالي عندما يكون المبلغ المالي (النقدي) لصافي أصول المشروع في نهاية المدة يزيد عن المبلغ المالي لصافي الأصول في بداية المدة. ومن أبرز عيوبه استبعاد العمليات مع أصحاب المشروع (الزيادة والنقصان في رأس المال) وبالتالي عدم اخذ التضخم في الحسبان، ويطلق على هذا الأسلوب "قاعدة أو أساس

العمليات لاحتساب الدخل" وهو الأسلوب التقليدي المتبع من قبل المحاسبين، والسبب في اتباعه رغم عيوبه العقبات التي تواجه تطبيق مفهوم المحافظة على رأس المال العيني والذي يعني بأن العائد على رأس المال (الدخل) يحصل عندما تكون الطاقة الإنتاجية المادية في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة، حيث ووفقا له يتم الاعتراف بالدخل فقط عند الأخذ بعين الاعتبار الإحلال المادي للأصول التشغيلية ويعادل الطاقة الإنتاجية المادية عند نقطة معينة من الزمن القيمة الجارية لصافي الأصول المستخدمة في توليد الكسب (الإيراد)، وتحتوي القيمة الجارية التوقعات بالنسبة للقوة الإيرادية المستقبلية لصافي الأصول.

رغم أن مفهوم المحافظة على رأس المال العيني هو المفهوم المرغوب تطبيقه نظرا لاعتباره أرباح وخسائر الاقتناء كاسترداد لرأس المال، وبناءا عليه يعالجها مباشرة في حقوق الملكية، إلا أن عملية تطبيقه يعيقها كيفية إثبات ومعالجة القيم الجارية. وبشكل أوضح يتطلب مفهوم المحافظة على رأس المال العيني بأن تكون جميع الأصول والالتزامات مسجلة على أساس قيمتها الجارية، واعتماد الأساليب المختلفة لاحتساب القيم الجارية بالشكل التالي:

- ١ - السعر الداخل Entry Price أو تكلفة الاستبدال (الإحلال) Replacement Cost.
- ٢ - القيمة الخارجة Exit Value أو سعر البيع Selling Price.
- ٣ - القيمة الحالية المخصصة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة Discounted Present Value of Expected Future Cash Flows.

بالرغم من أساليب قياس القيم الجارية أعلاه إلا أن جميعها ذات مصداقية وثقة متدنية ويواجه المحاسبين مشاكل عدة إذا ما أرادوا تطبيقها، ولتوضيح الأمور سوف نشرح كل منها كالتالي:

أسلوب السعر الداخل Entry Price أو تكلفة الاستبدال (الإحلال) Replacement Cost.
عندما تقاس الطاقة الإنتاجية باستخدام تكلفة الاستبدال، فإن الأصول تبين على أساس التكلفة لاستبدالها بأصول مشابهة وفي حالة مشابهة من أجل المحافظة على القدرة (الطاقة) الإنتاجية المادية للمنشأة، فإنها يجب أن تولد تدفقات نقدية كافية لتزويد الإحلال (الاستبدال)

العيني للأصول التشغيلية، وهنا ستقابل الإيرادات بتكلفة استبدال هذه الأصول، وبعد ذلك فإن الدخل الناتج سيوزع على أصحاب المنشأة وبدون أن ينقص ويعطل من الطاقة الإنتاجية للاستمرار في التشغيل مستقبلاً (Schroeder, 2001).

والمشكلة الرئيسية في هذا الأسلوب تتمحور في كيفية تحديد قيم التكلفة الاستبدالية للأصول، وخصوصاً الأصول التشغيلية مثل المكين والمعدات العينية من منطلق عدم وجود سوق جاهز لها وقد تلجأ المنشأة وفي غياب ذلك السوق إلى تقييمها بشكل شخصي وبالتالي يكون التقييم عرضة لعوامل تلاعب كثيرة لا تكسبه الثقة المناسبة من قبل مستخدمي القوائم المالية (Schroeder, 2001).

القيمة الخارجة Exit Value أو سعر البيع Selling Price.

يتطلب هذا الأسلوب المقدرة على تقدير قيمة التخلص من الأصل، حيث تقيم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة (التي يمكن الحصول عليها عند بيعها فيما إذا اختارت المنشأة التخلص منها) مع افتراض بيعها في ظروف عادية (ليس تصفية). ومن أبرز مشاكل وعيوب هذا الأسلوب تجاهله لمبدأ التحقق للاعتراف بالائراد، وكذلك عدم توافر أسواق جاهزة لتقييم سعر البيع.

القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة Discounted Present

.Value of Expected Future Cash Flows

وحسب هذا المفهوم فإن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من الأصل (أو إنفاقها مقابل تغطية التزام) هي القيمة المتعلقة بالأصل (أو الالتزام) التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية، ووفقاً لهذه الطريقة فإن الدخل يعادل الفرق بين القيمة الحالية لصافي الأصول في نهاية الفترة وقيمتها الحالية في بداية الفترة. وتتلاءم هذه الطريقة مع مفهوم الدخل الاقتصادي حيث أن القيمة الحالية المخصومة قد تكون التقريب الأقرب للقيمة الفعلية للأصول الداخلة في الاستعمال وبالتالي يمكن أن ينظر إليها كمقياس بديل للرفاهية.

ورغم أن هذه الطريقة تعد من افضل الطرق إلا أنها تعاني من ثلاث مشاكل رئيسية (Schroeder, 2001):

١ - بما أن المفهوم يعتمد على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية، فإنه يتوجب تحديد كل مبالغ التدفقات النقدية التي ستولد في المستقبل وكذلك توقيت هذه المبالغ، وهذا ليس بالأمر البسيط وسيعتمد على التقديرات الشخصية وبالتالي ستفقد القوائم موثوقيتها.

٢ - إن عملية اختيار الخصم المناسب عملية صعبة جداً، حيث أن استلام دينار واحد في المستقبل لا يكون له نفس القيمة كدينار يتم استلامه اليوم، ومعرفة معدل الخصم على الأصل هو الذي سيعبر عن معدل العائد عليه، وبالتالي فإن معرفة معدل العائد الصحيح يتطلب معرفة صحيحة لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها المتوقع عندما يتم شراء الأصل، وهذا أمر يصعب تحقيقه.

٣ - بما أن الايرادات تتولد نتيجة الاستعمال الموحد لموارد المنشأة، فإن استطعنا تحديد التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ومعدل الخصم بشكل دقيق، ونظراً لأن أصول المنشأة متداخلة مع بعضها البعض في توليد الايرادات فسيكون من الصعب تحديد وبشكل دقيق كم كانت مساهمة كل اصل في توليد التدفقات النقدية، وبالتالي لا يمكن تحديد القيمة الحالية للأصول الافرادية للمنشأة وتجميعها للتوصل إلى القيمة الحالية للمنشأة.

الفصل الثاني

المستجدات على معايير المحاسبة الموجه نحو القيمة العادلة وانعكاسها على الاقتصاد

مقدمة

لقد بدأت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بإصدار معايير وتعديلات موجهة نحو القيمة العادلة، ومن بعض الأمثلة التي حدثت مؤخراً والتي سيناقشها الباحثان ما يلي:

- ١ - المعيار الدولي رقم (٣٩) الخاص بطرق (الاعتراف) القياس والإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية والصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- ٢ - المعيار الأمريكي رقم (١٤٢) الخاص بشهرة المحل والأصول غير الملموسة.
- ٣ - المعيار الأمريكي رقم (١٤٣) والخاص بالتخلص من الأصول الملموسة طويلة الأجل.

سوف يقوم الباحثان وبشكل مختصر التطرق لكل من المعايير الثلاثة المذكورة أعلاه مع توضيح الأسباب التي دعت لإصدارهم وبيان انعكاساتها على الاقتصاد.

أولاً: المعيار الدولي رقم (٣٩) الخاص بطرق (الاعتراف) القياس والإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية والصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
ينص هذا المعيار "على وجوب قياس الأدوات المالية وفقاً للقيمة العادلة".* حيث قسم الموجودات المالية إلى أربعة مجموعات كالتالي: (السعافين، ٢٠٠٣)

المجموعة الأولى: الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:

وهي تلك الموجودات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، حيث يتم قياس وتقييم هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقييم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

المجموعة الثانية: الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

وتمثل الموجودات المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفئة مطروحا منها أية مخصصات معدة إزاء التدني في قيمتها.

المجموعة الثالثة: القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة:

وتمثل الموجودات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقرض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة، ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة إزاء تدني قيمتها.

المجموعة الرابعة: الموجودات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع:

وتمثل هذه الموجودات التي ليست:

- محتفظ بها للمتاجرة.

- محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

- قروض أو مدينون.

والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت تحقق عائدا بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، ويجب أن يتم قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها، والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقييم يتم الاعتراف بها أما:

- في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو

- في بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير

محقة، والتي يتم تنزيلها في الدخل عند عملية بيعها.

محددات معيار رقم (٣٩)

لقد ورد في المعيار عدد من المحددات من أهمها:

١ - في حال قيام الشركة بنقل أو بيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ

بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات

المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.

٢ - النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى ممنوع.

٣ - عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح

فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

انعكاسات هذا المعيار على الاقتصاد

يرى الباحثان أن لهذا المعيار انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها بالتالي:

الانعكاسات الإيجابية:

- ١ - سوف يساهم هذا المعيار بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساعدة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها.
- ٢ - عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة ستساهم بجعل السوق المالي سوقا كفؤا، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصا إن عملية الإفصاح تضيف عليهم الإحساس بالأمان.
- ٣ - يستطيع المستثمرون معرفة أسباب احتفاظ الشركة بهذا النوع من الأدوات المالية، وخصوصا إن كان محتفظ بها لغايات التحوط، والتي يعتبرها الكثيرون نوع من أنواع المقامرة، وبالتالي ستضطر الإدارة إلى اخذ الحيطة والحذر قبل الإقدام على استخدام هذا النوع من الأدوات المالية لدرائتها ألاكيدية بعلم المستثمرين بها.
- ٤ - لقد كانت الإدارة بالسابق وقبل ظهور هذا المعيار تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدوات التحوط مثل (عقود الخيار وعقود المقايضة) برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجيا دون شعور أصحاب المصالح بذلك، ولكن الآن ووفقا للمعيار الجديد يجب على الإدارة إظهار تلك الأدوات ضمن أصولها ومعالجتها وفقا للقيمة العادلة، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلك الأدوات، مما ساهم بإظهار القوائم المالية بشفافية عالية جدا.

الانعكاسات السلبية:

- ١ - من أهم الأمور التي لاحظها الباحثان، هي أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات الثلاث تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما

يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالا جيدا للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علما بأن نية الإدارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إيعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية.

٢ - كما هو معروف بأن الأدوات المالية تعد حجر الأساس في السوق المالي، وبالتالي قد يؤدي تشدد هذا المعيار بتحفظ الإدارة عن الاستثمار في تلك الأدوات والتوجه نحو طرق وأدوات استثمار جديدة، مما سينعكس سلبا على السوق المالي.

٣ - "لقد وفر المعيار الجديد فرصة جوهرية للشركات للقيام بالاعتراف بأرباح غير متحققة بعد (عملية البيع الفعلية) في قائمة الدخل" (السعافين، ٢٠٠٣). مما يعني أن الشركة تستطيع تضخيم الأرباح، مما قد ينعكس سلبا على القرارات التي تتخذ بناء عليها.

٤ - في حالة احتفاظ الشركة بأدوات مالية لأجل الاستحقاق، ووفقا للمعيار الجديد لا تستطيع الشركة بيعها إلا عند استحقاقها، ماذا تستطيع الشركة فعله عند حاجتها للسيولة السريع، مما يعني أن المعيار سيشكل عقبة كبيرة أمام الشركة وبالتالي مخالفته وتعرض نفسها لفقدان الثقة بها من قبل أصحاب المصالح.

٥ - من أهم السلبات التي يود أن ينوه إليها الباحثان، التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق هذا المعيار، حيث أن نظام الشركة المحاسبي (المحوسب غالبا) قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقا للتكلفة التاريخية، ولتمكينه من التعامل معها وفقا للقيمة العادلة يتحتم على إدارة الشركة إعادة برمجة نظامها، فهل

تستطيع الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير تحمل تلك التكلفة وضمان بقاء منتجاتها منتجات منافسة مع الشركات الكبيرة.

ثانيا: المعيار الأمريكي رقم (١٤٢) الخاص بشهرة المحل والأصول غير الملموسة*.

قبل البدء بشرح هذا المعيار، قد يتساءل البعض عن تطرق الباحثان له رغم انه معيار أمريكي، وليس معيار دولي. عندما قام الباحثان بمراجعة المعايير التي تم توجيهها نحو القيمة العادلة وجدا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من منطلق أنها معايير مجربة ويتم قياس نجاعتها بشكل دوري، ولهذا وصلا الباحثان لقناعة بأن معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية لا تختلف من حيث الجوهر سوى أن معايير المحاسبة الدولية تضع خيارات اكبر لتمكين شركات الدول المختلفة من اختيار ما يناسب بيئتها.

ينص هذا المعيار على معالجة شهرة المحل والأصول غير الملموسة الأخرى وفقا للقيمة العادلة وذلك بإعادة تقييمها وفقا للسوق في نهاية كل سنة مالية أو عند الحاجة لذلك، فان أظهرت تدني بالقيمة يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة السوق في دخل نفس السنة التي حصل فيها التقييم، وان كانت قيمة السوق اكبر فتترك القيمة الدفترية على ما هي عليه.

والسبب المباشر في صدور هذا المعيار، ما لاحظته المحللون ومستخدمو القوائم المالية وإدارات الشركات، بأن الأصول غير الملموسة موارد اقتصادية مهمة جدا وإظهارها بالقيمة العادلة يستطيع أن يعكس أداء الشركات بشكل افضل مما لو أنها أطفأت بالدخل وفقا لعمر مقدر كما كان يتم معالجتها سابقا.

متطلبات تطبيق هذا المعيار

١ - يتضمن هذا المعيار وصفا محددا لفحص الأصول غير الملموسة التي يتم تخفيض قيمتها، وبالتالي تخرج هذه الأصول غير الملموسة من نطاق دليل فحص انخفاض القيمة.

٢ - سيتم فحص الأصول غير الملموسة التي تطفأ مرة واحدة في السنة على الأقل، وذلك بمقارنة القيمة العادلة لهذه الأصول مع القيمة المسجلة.

٣ - يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن معلومات شهرة المحل والأصول غير الملموسة في السنوات اللاحقة لاقتنائها والتي لم تكون مطلوبة في السابق.

٤ - كما يتطلب الإفصاح عن هذا النوع من الأصول تضمين المعلومات عن التغيرات في القيمة الدفترية لها من فترة لأخرى (بالقيمة الإجمالية والقيمة المنفردة لكل منها).

محددات معيار رقم (١٤٢)

لقد ورد في المعيار محددين رئيسيين هما:

١ - أن شهرة المحل والأصول غير الملموسة المقتناة بعد ٢٠٠١/٦/٣٠ ستخضع فوراً لعملية الإطفاء المنصوص عليها وفقاً للمعيار الجديد وعدم إطفائها وفقاً للطريقة السابقة .

٢ - لن تطبق شروط هذا المعيار على شهرة المحل والأصول غير الملموسة الناتجة عن اندماج الشركات المشتركة، والمنظمات غير الربحية.

انعكاسات هذا المعيار على الاقتصاد

يرى الباحثان أن لهذا المعيار انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها بالتالي:

الانعكاسات الإيجابية:

١ - كأى معيار قيمة عادلة آخر، سوف يساهم هذا المعيار بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة قيمة الأصول غير الملموسة التي تعكس بشكل جيد قيمة المنشأة الحقيقية وبالتالي تولد ثقة المستثمرين بها.

٢ - بما أن حقيقة قيمة الشركة لا تنحصر بقيمة صافي أصولها الملموسة ، حيث أن سمعة الشركة وأدائها لهما قيمة قد تكون وفي كثير من الأحيان كبيرة جداً، فيمكن أن تظهر تلك القيمة في أصولها غير الملموسة عموماً وفي شهرة المحل خصوصاً، وهذا سيعكس الأمور في القوائم المالية بمنتهى الشفافية.

٣ - "أن عملية إظهار الأصول المالية في القوائم المالية وفقاً للقيمة العادلة، ستعكس المنفعة الاقتصادية لها بشكل منقطع النظير، وبالتالي فإن مستخدمي القوائم المالية ستكون لديهم القدرة بشكل أفضل على فهم الاستثمارات في هذه الأصول والقدرة على متابعة أدائها لاحقاً" (دهمش، ٢٠٠٣).

٤ - يستطيع المهتمون بالقوائم المالية متابعة التغيرات التي تطرأ على هذه الأصول من فترة لأخرى بشكل ممتاز مما يمكنهم وبشكل جيد معرفة وقياس أداء المنشأة بشكل أفضل.

الانعكاسات السلبية:

١ - من أخطر الأمور التي لم يعرفها المعيار وهي طريقة قياس شهرة المحل الخاصة بالمنشأة، ويعتقد الباحثان بأنه وبالنسبة للشركات المساهمة، فإن قيمة أسهمها الإجمالية تستطيع أن تعكس قيمتها السوقية (العادلة)، ولكن ماذا بالنسبة لبقية الشركات الأخرى غير المدرجة بالسوق المالي، والتي هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد.

٢ - الإفصاح عن شهرة المحل بالقيمة العادلة قد يكون له سلبيات تعد خطيرة، فلو نظرنا لشركات الطيران بعد حادثة ١١/٩/٢٠٠١ سنجد أن أسهمها بالسوق المالي انخفضت بشكل كبير، ولو تم قياس شهرة محلها في ذلك الوقت وفقا للمعيار الجديد لنتج عن ذلك إطفاء الشهرة بكاملها بالدخل، مما سيعظم الخسائر التي تكبدتها، والمشكلة الأخرى ستظهر مستقبليا عندما يتحسن أداء الشركات بعد خروج العالم من تلك الأزمة، وعندها من المستحيل إظهار شهرة المحل مرة أخرى لعدم وجود أية معايير تجيز ذلك، ومن ثم سيبقى توجه المستثمر نحو تلك الشركات توجه متخوف، رغم أن أدائها تحسن وذلك لاختفاء شهرة المحل.

٣ - بالنسبة لبقية الأصول غير الملموسة، وفي حالة تطبيق هذا المعيار، ماذا يحدث لو الأصل فقد قيمته كاملة دون أي مقدمات، ولتوضيح الصورة أكثر لنفرض أن الشركة لديها أصل غير ملموس عبارة عن براءة اختراع وقيمته في الدفاتر عالية جدا، ماذا سيحدث لو أن هناك بالسوق ظهر اختراع جديد حل محل هذا الاختراع، بالتالي ووفقا للقيمة العادلة ستجد أن الشركة أن قيمة اختراعها السوقية صفر، وعندها ستنزل قيمته بالكامل في دخل السنة التي حدث بها الحدث، وهذا ليس بالمؤشر الاقتصادي الجيد.

ثالثا: المعيار الأمريكي رقم (١٤٣) والخاص بالتخلص من الأصول الملموسة طويلة الأجل* .

يهدف هذا المعيار إلى إنشاء معايير محاسبية للاعتراف وقياس التزام التخلص من الأصول والتكاليف المتعلقة بها، وينص على ما يلي:

١ - يجب أن على الشركات أن تعترف بالتزام التخلص من الأصول طويلة الأجل في الوقت الذي يحدث فيه الالتزام، مع تقدير قيمته العادلة في اقرب وقت ممكن.

٢ - يجب تسجيل قيمة الالتزام بالقيمة العادلة، أما وفقا للقيمة التي يمكن فيها سداد قيمة الالتزام في العملية الحالية للأطراف الراغبة في السوق الفعال. أو بقيمة السوق كبديل، مثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمطلوبة لتسديد الالتزام.

٣ - يجب على الشركة رسملة جزء من تكاليف التخلص من الأصل كزيادة في قيمة الأصل طويل الأجل لإكمال الجزء الدائن من القيد لاللتزام التخلص من الأصول.

٤ - يجب على الشركة أن تنزل تكاليف التخلص المرسملة في قائمة الدخل خلال حياة الأصل تحت مسمى إهلاك الأصل، حيث تتضمن تكاليف التخلص من الأصل الإضافية والفائدة على زيادة التزام التخلص خلال مرور الوقت.

محددات معيار رقم (١٤٣)

١ - يطبق هذا المعيار على الأصول الملموسة طويلة الأجل، كما يتضمن الأصول الفرية، والمجموعات الرئيسية للأصول ذات العلاقة. ويغطي التزامات الشركة القانونية الناتجة عن الاقتناء، والبناء والتطوير، أو العمليات العادية للأصول الرأسمالية.

٢ - لا ضرورة للاعتراف بالأصل وفقا لهذا المعيار في حالة توافر النية لدى الإدارة بالتخلص منه.

٣ - لا تشمل الالتزامات المنصوص عليها في هذا المعيار كل من التزامات معالجة البيئة، أو الالتزامات المتعلقة بمعالجة العمليات الخاطئة الخاصة بالأصول.

انعكاسات هذا المعيار على الاقتصاد

يرى الباحثان أن لهذا المعيار انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها بالتالي:

الانعكاسات الإيجابية:

١ - كأى معيار قيمة عادلة أخرى، سوف يساهم هذا المعيار بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة قيمة الأصول الملموسة طويلة الأجل التي تعكس بشكل جيد قيمة المنشأة الحقيقية حيث أنها ممثلة بالقيمة العادلة، وبالتالي تولد ثقة المستثمرين بها.

٢ - كما هو معروف بأن الطاقة التشغيلية للمنشأة تتولد وبشكل رئيسي نتيجة استخدام الأصول الملموسة طويلة الأجل، وتحتل قيمة هذه الأصول المركز الرئيسي من ممتلكات الشركة، وبالتالي احتسابها بالقيمة العادلة وإظهارها ضمن ميزانية الشركة، سيساهم وبشكل ممتاز بإظهار ملكية الشركة بشكل شفاف وعادل، وبالتالي تكون القرارات المبنية على بيانات الميزانية قرارات رشيدة ومثمرة.

٣ - كما هو معروف وبأنه وقبل هذا المعيار كانت الأصول الملموسة طويلة الأجل تسجل وفقا لقيمة شرائها (التكلفة التاريخية) ويتم إهلاكها وفقا لطرق إهلاك محاسبية عديدة، حيث تنزل قيمة الإهلاك في الدخل، وكما هو معروف بأن جميع طرق الإهلاك طرق تقديرية، فبالتالي لم يكن الدخل قادر على عكس الصورة الحقيقية لأداء تلك الأصول، وهذا من نظرة اقتصادية خبيرة عيب كبير يستطيع التأثير على القرارات الاستثمارية.

٤ - الطريقة القديمة (التكلفة التاريخية) المتبعة من التخلص من هذا النوع من الأصول لم تكن تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث كانت تفتقر لخاصية الملاءمة، رغم أنها كانت تتمتع بخاصية الموثوقية بشكل منقطع النظير، ولكن ووفقا لهذا المعيار، وان استطاعت الشركات تطبيقه، فسوف تتمتع تلك المعلومات الخاصة بهذه الأصول بكل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الانعكاسات السلبية:

١ - يعتقد الباحثان، وباعتراف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، بأن تطبيق هذا المعيار لا يزال يلاقي عقبة رئيسية، وهي عدم وجود أسواق جاهزة لكثير من الأصول الملموسة، وذلك لاستقواء أسعارها العادلة، ولهذا يسمح المجلس بتقدير القيمة العادلة، (أحد عيوب طرق الاهتلاك وفقا لطرق القياس القديمة).

٢ - في حالة عدم توفر أسواق جاهزة لبعض الأصول وبالتالي لجوء الإدارة إلى تقييم قيمتها العادلة، سيجعل المستثمرين حذرين جدا بالأخذ بما يصرح به بالقوائم المالية، خوفا من لجوء الشركات إلى تقييم الالتزامات بشكل مبالغ به وذلك لإظهار أداء الشركة بشكل جيد، وبالتالي فإن المعيار يسهل أمور التلاعب للإدارات التي تبيت النية لذلك.

٣ - المعيار وكمثله من معايير القيم العادلة الأخرى، يتطلب تطبيقه من قبل الشركات، إعادة هيكلة نظامها المحاسبي المحوسب والمبرمج مسبقا بأسس التكلفة التاريخية، وبرمجته بشكل يتلاءم مع احتساب القيم العادلة، وبالطبع التكلفة المتوقعة ستكون كبيرة جدا، فهل تستطيع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم تحمل تلك التكاليف وضمان بقاءها في سوق المنافسة القوي.

الخلاصة

يرى الباحثان، ورغم الضرورة الملحة لتطبيق المعايير التي تتعامل بالقيمة العادلة، إلا أن تطبيقها، وخصوصا في شركات دول العالم الثالث بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص يواجه عدة عقبات من أهمها:

١ - حداثة الموضوع وعدم إلمام الدول المتقدمة به بشكل كامل، وعدم ظهور نتائج فعلية تدلل على كفاءة تطبيقها، حيث أنها موجودة ومطبقة بالسوق المتقدم منذ فترة وجيزة جدا لم تتعدى السنتين.

٢ - عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير، انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد.

٣ - عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية (والتي تتضمن معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها:

أ. عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن أكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيساهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية.

ب. "لم يحدث استخدام المعايير الدولية من قبل بعض شركات الدول شرق الآسيوية (هون كونغ، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند) أي تغيير يذكر على مبدأ الشفافية المتبع من قبل تلك الشركات في إفصاحها عن أدائها المالي في قوائمها المالية" (Ball, 2000).

ج. أغلب تلك المعايير تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي هي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم الثالث بشكل عام والأردن بشكل خاص.

في النهاية، للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على الاقتصاد، ولكن إن توفرت عدة أمور، ومن أهمها:

- توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.
- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.
- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

المراجع

العربية:

- ١ - الحسون، عادل، والقيسي، خالد، ١٩٩١، النظم المحاسبية، الجزء الأول، دار الكتب والوثائق، بغداد.
- ٢ - السعافين، هيثم، ٢٠٠٣، الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات (معايير المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ورقم (٤٠) وأثرها على القرارات الاستثمارية لشركات التأمين، المدقق، العدد ٥٢-٥٣.
- ٣ - الشيرازي، عباس، ١٩٩٠، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت.
- ٤ - دهمش، نعيم، ٢٠٠٣، الجديد في المعالجات المحاسبية للشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى، المدقق، العدد ٥٢-٥٣.
- ٥ - رمضان، عبد الهادي، ١٩٩٩، العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.
- ٦ - قاسم، عبد الرزاق، ١٩٩٩، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الشروق للدعاية والإعلان والتسويق، عمان.
- ٧ - موسكوف، ستيفن، و سميكن، مارك، ١٩٨٩، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات، ترجمة ومراجعة كمال الدين سعيد واحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية.

الأجنبية

- 1- Boockholdt, J., 1999, **Accounting Information System, Transactions Processing and Controls**, Irwin McGraw-Hill, USA.
- 2- Choi, Federick ; Frost, Carol, and Meek, Gary., 2001, **International Accounting**, 4th Edition, Prentice Hall, USA.
- 3- Cushing, Barry, and Romney, Marshall, 1994, **Accounting Information System**, 6th. Edition, Addison-Wesley Publishing Company, USA.
- 4- Epstein, barry, and Mirza, Abbas, 2000, **IAS 2000**, Wiley, USA.
- 5- Hendriksen, Eldon, and Breda, Michael, 1992, **Accounting Theory**, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill, USA.
- 6- Kieso, Donald; Weygandt, Jerry, and Terry, Warfield, 2001, **Intermediate Accounting**, 10th Edition, John Wiley & Sons, Inc., USA.
- 7- Ray, Ball ; Robin, Ashok, and Wu, Joanna, 2000, **Incentive Versus Standards: Properties of Accounting Income in Four East Asian Countries, and Implications for Acceptance of IAS**, Working Paper No. FR 00-04, William E. Simon Graduate School of Business Administration, University of Rochester, The Bradley Policy Research Center.
- 8- Samuelson, Paul, and Nordhaus, Welliam, 1989, **Macroeconomics**, McGraw-Hill, USA.
- 9- Schroeder, Richard; Clark, Myrtle, and Cathey, Jack, 2001, **Accounting Theory and Analyses**, John Wiley & Sons, Inc., USA.
- 10- Todaro, Michael, 2000, **Economic Development**, Addison-Wesley Longman, 7th Edition, USA.
- 11- www.aicpa.org, **American Institute of Certified Public Accountants**.
- 12- www.fasb.org, **Financial Accounting Standards Board**.
- 13- www.iasb.uk, **International Accounting Standards Board**.

Heading of Accounting Standards Toward Fair Value, and Economic Income, and its Impact on Economic

Dr Hazim Al Khateeb

Dean of Academic Research
Irbid National University

Dr Thaher Shaher Al Qashi

Accounting Department
Irbid National University

ABSTRACT

The purpose of this study was to Identify reasons that made accounting standards boards heading for fair value, and economic income, identify the accounting standards that deals with fair value, and economic income, and show its positive and negative impact, identify, abstracts facing implementing those accounting standards, and to identify the impacts of such heading on economic.

To achieve these objectives, the researchers reviewed and analyzed the previous related studies.

The major finding of the study were: Due to lack of ready markets for asset pricing, the company management will use self judgment for pricing those assets, which will lead investors to reject the financial statements dealing with fair values.

Most of underdeveloped countries wont be able to use such standards that deals with fair value due to the following reasons: Most of its companies are small, and medium firms, and it wont be able to handle the cost of implementing such standards, and most of those standards are structured for developed countries, and it wont work in the underdeveloped countries economic environment.

The fair value might work, if the following conditions are available: Effective pricing, and capital markets, availability of well trained persons who can deal with fair value, and availability of laws that can handle company management ethics, who must implement the soul of the standards that deals with fair value.